

الجمعية العامة الدورة الحادية والسبعون
البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/71/467/Add.1)]

٢٤١/٧١ - عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٨/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وإلى جميع القرارات الأخرى المتعلقة بالقضاء على الفقر،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١) الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية، وإلى الالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع والجوع،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبلاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

(١) القرار ٢/٥٥.



وإذ تأخذ في اعتبارها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف القضاء على الفقر المدقع لصالح جميع الناس أينما كانوا، الذي قيس في عام ٢٠١٥ بكونه يشمل الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم^(٢)، وإنهاء الجوع،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٣) والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٤)،

وإذ تحيط علماً بما يبذل من جهود متواصلة لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٥) الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(٦)، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤^(٧)، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وإذ تسلم بأن العديد من البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة وبالحاجة إلى أمور منها تحسين التنسيق وزيادة جودة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتركيزه،

وإذ تؤكد من جديد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وكذلك الخطة العشرية الأولى لتنفيذها، باعتبارهما إطاراً استراتيجياً لضمان إحداث تحول اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامج القاري الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومبادراته الإقليمية، من قبيل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا،

(٢) في الفترة من ٢٠٠٨ إلى منتصف ٢٠١٥، استخدمت تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية خط فقر قياسه ١,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم، بعد تحويله إلى العملات الوطنية بمعدلات الصرف القائمة على تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠٠٥. ومنذ منتصف ٢٠١٥، جرى تحديث خط الفقر ليصبح عند ١,٩٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم، بعد تحويله بأسعار الصرف القائمة على تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١١.

(٣) القرار ١/٦٠.

(٤) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٦) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٧) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

وإذ تحيط علماً مع التقدير بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧/٢٠١١ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١، المعنون "التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل"، وبالإعلان الوزاري الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠١٢^(٨)، ودعا إلى مضاعفة الجهود من أجل تعزيز التنسيق على جميع المستويات بهدف النهوض بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والاستثمار في القدرات المنتجة والمساعدة في مباشرة الأعمال ونموها والنهوض بفرص العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع، وبالجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس لعام ٢٠١٥، الذي عُقد حول موضوع "تحقيق التنمية المستدامة من خلال إيجاد فرص العمالة وتوفير العمل اللائق للجميع"، وإذ تحيط علماً بنتائج الجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس لعام ٢٠١٥، بما في ذلك اقتراح إنشاء شبكة عالمية من الجهات المعنية بإيجاد فرص العمالة وتوفير العمل اللائق من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى توافق آراء مونتريري الذي جرى التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٩) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتريري^(١٠)،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تقر في هذا الصدد بالجهود المبكرة المبذولة من أجل تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك عقد منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الافتتاحي المعني بمتابعة تمويل التنمية في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وإذ تشدد على الحاجة إلى إجراء مداولات موضوعية بشأن تنفيذ خطة عمل أديس أبابا في المنتدى باعتباره الآلية المكرسة لمتابعة نتائج تمويل التنمية،

(٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ٣ (A/67/3/Rev.1)، الفصل الرابع، الفرع و.و.

(٩) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتريري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

وإذ تحيط علما باعتماد وثيقة نيروبي مافيكيانو^(١١) في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، خلال الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، وإذ تؤكد من جديد دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باعتباره جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وإذ تقر بأن التجارة والتنمية يمكن أن تسهما في القضاء على الفقر وبأن لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتالي دورا يضطلع به في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا،

وإذ تسلّم بأهمية القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، بوصفه أكبر تحد عالمي في سبيل التنمية المستدامة ومتطلبا لا غنى عنه لتحقيقها،

وإذ يساورها القلق من الطابع العالمي للفقر واللامساواة، وإذ تؤكد أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وعلى الجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للجنس البشري بأسره، وإذ تسلّم في هذا الصدد بضرورة فهم الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر فهما أفضل،

وإذ تؤكد من جديد أن كل بلد يواجه تحديات خاصة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة، وأن أشد البلدان ضعفا، وعلى وجه الخصوص البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تستحق اهتماما خاصا، شأنها في ذلك شأن البلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع، وأن هناك أيضا تحديات خطيرة داخل العديد من البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ يساورها بالغ القلق من أن الفقر يشكل عائقا خطيرا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، ومن أن تأنيث الفقر لا يزال قائما، وإذ تؤكد أهمية إعطاء المرأة حقوقا متساوية مع الرجل في الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في ملكية الأراضي والإشراف عليها وغيرها من أشكال الملكية، وفي الائتمانات، والإرث، والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة المناسبة، وإذ تؤكد من جديد أن المرأة تؤدي دورا حاسما في التنمية وتساهم في التحول الهيكلي، وهي مساهم رئيسي في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر وأوجه عدم المساواة وأن مشاركتها الكاملة والفعالة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار والاقتصاد أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجية

(١١) TD/519/Add.2.

بشكل كبير، وإذ تؤكد من جديد أيضاً أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات سيسهمان كذلك إسهاماً بالغ الأهمية في التقدم المحرز في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ويؤديان دوراً حاسماً في القضاء على الفقر،

وإذ تسلم بأنه بعد مرور ثماني سنوات على الأزمة المالية، ما زال الاقتصاد العالمي يواجه ضعفاً في النمو والطلب الكلي، وتفاوتاً في مستويات الدخل، وهشاشة على الصعيد المالي، وبأن التجارة تنمو بوتيرة أبطأ، وبأن أسعار الفائدة بدأت الآن في الارتفاع، ومع ذلك تدفقات رؤوس الأموال أصبحت متقلبة من جديد، وبأنه رغم تأثير الأزمة المالية، استمرت التدفقات المالية وحصة البلدان النامية في التجارة العالمية في الزيادة، وبأن هذه التطورات أسهمت في حدوث انخفاض كبير في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وبأنه رغم ما تحقق من مكاسب، ما زالت بلدان عديدة، ولا سيما البلدان النامية، تواجه تحديات كبيرة، بل إن لحاق بعضها بالركب صار أبعد منالاً،

وإذ تؤكد من جديد أن تغير المناخ هو واحد من أكبر التحديات في عصرنا الراهن وأن آثاره الضارة تقوض قدرة كافة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة، وأن الزيادات في درجة حرارة الأرض وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات وغيرها من الآثار المترتبة على تغير المناخ تؤثر بشكل خطير على المناطق الساحلية والبلدان الساحلية المنخفضة، بما في ذلك كثير من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن الخطر بات يهدد بقاء العديد من المجتمعات، ونظم الدعم البيولوجية في الكوكب، الأمر الذي يزيد من تهديد الأمن الغذائي والجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ على المكاسب الإنمائية التي تحققت في العقود الأخيرة وصونها والإبقاء عليها،

وإذ ترحب باتفاق باريس^(١٢) وبيده نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(١٣) التي لم تودع بعدُ صك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ يساورها القلق من أنه، في وقت تقترب فيه نهاية عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) ومع التسليم بإحراز تقدم في الحد من الفقر، ما زال

(١٢) انظر [FCCC/CP/2015/10/Add.1](#)، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(١٣) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

التقدم المحرز متفاوتا إذ ما زال عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر، بمختلف أشكاله وأبعاده، في مستويات كبيرة وما زالت مستويات عدم المساواة في الدخل والثروة والفرص مرتفعة أو هي في تزايد في عدد من البلدان،

وإذ تسلم بأن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت من بلد إلى آخر وبأنه يجب معالجة أوجه التفاوت هذه بإجراءات منها تعزيز النمو المراعي لمصالح الفقراء وتعزيز الحماية الاجتماعية،

وإذ تحث جميع البلدان على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(١٤) والانضمام إليها، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وإذ تشجع الأطراف على استعراض تنفيذها، والالتزام بجعل الاتفاقية أداة فعالة لردع الفساد والرشوة وكشفهما ومنعهما ومكافحتهما، ومقاضاة المتورطين في أنشطة الفساد، واسترداد الأصول المسروقة وإعادةهما إلى بلدانها الأصلية، حسب الاقتضاء، وإذ تشجع المجتمع الدولي على استحداث ممارسات جيدة فيما يتعلق بإعادة الأصول، وإذ تعرب عن دعمها لمبادرة استرداد الأصول المسروقة التي وضعتها الأمم المتحدة والبنك الدولي، وغيرها من المبادرات الدولية التي تدعم استرداد الأصول المسروقة، وإذ تحث على تحديث الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الفساد والتصديق عليها، وسعيها إلى القضاء على الملاذات الآمنة التي تخلق حواجز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج والتدفقات المالية غير المشروعة،

وإذ تلتزم بالعمل على تعزيز الأطر التنظيمية على جميع المستويات لزيادة مستوى الشفافية والمساءلة في المؤسسات المالية وفي قطاع الشركات، وكذلك في الإدارات العامة، وتعزيز التعاون الدولي والمؤسسات الوطنية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،

وإذ تؤكد من جديد أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، وإذ تؤكد أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والنصف والتنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بهدف الحد من أوجه اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها،

وإذ تسلم بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، يتطلب اتباع نهج متوازن إزاء الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ضمانا لتفادي زوال المكاسب التي تحققت،

(١٤) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

وإذ تسلم بأهمية دعم البلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتعزيز تمكين الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون واللاجئون والمشردون داخليا،

وإذ تشدد على أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الأساسية عن تعزيز التغطية الصحية للجميع التي تشمل إمكانية حصول الجميع بشكل منصف على خدمات صحية ذات نوعية جيدة وتضمن تقديم الخدمات الجيدة النوعية بأسعار معقولة، وخصوصا من خلال آليات الرعاية الصحية الأولية والحماية الاجتماعية، بدعم من المجتمع الدولي وبغية توفير إمكانية حصول الجميع على الخدمات الصحية، بما يشمل الضعفاء والمهمشين، وإذ تشدد أيضا على أن النساء والأطفال أكثر عرضة بوجه خاص للكوارث وحالات تفشي الأمراض،

وإذ تؤكد أهمية تعزيز التعاون الدولي لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بالصحة، وتوفير إمكانية حصول الجميع على الخدمات الصحية، والتصدي للتحديات الصحية مع مراعاة اختلاف الظروف الوطنية واحترام السياسات والأولويات الوطنية،

وإذ تسلم بالدور الأساسي لحشد الموارد المالية وغير المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي والاستخدام الفعال لتلك الموارد، وبأهمية اتساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة، على جميع المستويات ومن جميع الجهات الفاعلة، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تستند إلى ما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد أن السياسات العامة وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها بصورة فعالة يمثلان لجميع البلدان، إذا ما جرى تأكيدهما بمبدأ المسؤولية الوطنية، أمرا بالغ الأهمية للسعي المشترك لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ تسلم بأن الموارد المحلية تتولد أولا وقبل كل شيء من خلال النمو الاقتصادي الذي تدعمه بيئة مؤاتية على جميع المستويات،

وإذ تقر بالدور الحيوي الذي يستطيع القطاع الخاص الاضطلاع به في توفير الاستثمارات الجديدة وإيجاد فرص العمل وتمويل التنمية،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت مصدرا مهما من مصادر تمويل التنمية في البلدان النامية،

وإذ تقر بأن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب بل مكملا له بالأحرى، وإذ تسلم بإسهامات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، على نحو ما أعرب عنه في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ تشدد على الدور الأساسي للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في إطار استراتيجية شاملة لإحداث تحول اقتصادي هيكلي في مجالي القضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي المطرد، وما يستتبعه ذلك من مساهمة لها في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، بما فيها أشد البلدان ضعفا، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الاعتراف بالتحديات التي يواجهها العديد من البلدان المتوسطة الدخل تحديداً، وإذ تشدد أيضاً على أن البلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع تحتاج أيضاً إلى اهتمام خاص،

وإذ تحيط علماً بالعمل المنجز في إطار خطة العمل المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر التي تستخدم لتنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مساندة الدول الأعضاء من خلال تقديم المشورة والدعم البرنامجي، ويشارك فيها أكثر من ٢١ وكالة وصندوقاً وبرنامجاً ولجنة إقليمية، وإذ تشجع على مواءمة ذلك العمل مع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تؤكد أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعدم تخلف أي أحد ولا أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى"؛^(١٥)

٢ - تؤكد من جديد أن هدف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) هو أن يجري، بطريقة فعالة ومنسقة، دعم متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة بالصيغة التي حددها خطة التنمية

(١٥) A/71/181.

المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٦) التي تستند إلى ما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالقضاء على الفقر، بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

٣ - تؤكد من جديد أيضا على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد عالمي وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وهو كذلك هدف من الأهداف الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشكل خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(١٧) جزءا لا يتجزأ منها؛

٤ - تؤكد من جديد كذلك ضرورة أن يتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مغالاة في تأكيد دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتسليم بضرورة تكملة الجهود الوطنية الفعالة المتزايدة ببرامج وتدابير وسياسات دولية عملية فعالة داعمة ترمي إلى إتاحة مزيد من فرص التنمية للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الاستراتيجيات المتعلقة بتولي السلطات الوطنية زمام الأمور والسيادة الوطنية؛

٥ - تشدد على أهمية استخلاص الدروس من تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) والأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز القدرات الإحصائية ونظم الرصد على الصعيد الوطني من أجل ضمان إمكانية الوصول إلى بيانات عالية الجودة ومتاحة في الوقت المناسب وموثوق بها ومصنفة حسب الدخل، والجنس، والسن، والعرق والأصل الإثني، وحالة الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغير ذلك من الخصائص المهمة في السياقات الوطنية، وتسخير الشراكات وتعزيز التبادل العالمي للأفكار والخبرات، وعرض مبادرات واستراتيجيات مبتكرة وفعالة للقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل اللائق للجميع، من أجل توليد الزخم اللازم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٦ - تشدد على ضرورة إيلاء الأولوية العليا في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، من أجل ضمان عدم زوال المكاسب التي تحققت، مع تأكيد أهمية معالجة أسباب الفقر والتحديات التي ينطوي عليها باتباع استراتيجيات متكاملة منسقة متماسكة على المستويين الوطني والحكومي

(١٦) القرار ١/٧٠.

(١٧) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٧ - **تكرر تأكيد** ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية ودورها على الصعيد الإقليمي، ولا سيما دور لجائها الإقليمية حسب الاقتضاء، وهو أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر؛

٨ - **تشدد** على أن تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي يمكن أن يحفز على بذل الجهود للقضاء على الفقر وأنه يوفر مزايا عدة منها تبادل أفضل السياسات والتجارب والخبرات التقنية وحشد الموارد وإتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية وهيئة الظروف المؤاتية لإيجاد فرص العمل؛

٩ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء، أن يواصل إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، وأن يعجل باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية والتحديات التي ينطوي عليها الفقر، بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع والجوع وجميع أشكال سوء التغذية، لما لهذه العوامل من آثار سلبية في التنمية المستدامة، وذلك باتباع استراتيجيات متكاملة منسقة متماسكة على جميع المستويات، وتهيب بالبلدان المانحة التي بوسعها دعم الجهود الوطنية الفعالة التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد أن تفعل ذلك من خلال توفير موارد مالية يمكن التنبؤ بها وتقديم المساعدة التقنية على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف؛

١٠ - **تؤكد** أهمية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من المجالات للقضاء على الفقر وإتاحة العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع وتحقيق التكامل الاجتماعي، حسب الاقتضاء؛

١١ - **تقرر** بأن القضاء على الفقر يمثل تحديا معقدا، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة أن تتحرك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في إطار ما تبذله من جهود للتعجيل بالقضاء على الفقر، انطلاقا من الأولويات الوطنية، على أن تظل تنمية القدرات الوطنية في البلدان النامية أحد المجالات الرئيسية التي يتعين التركيز عليها، وأن تعمل بطريقة متكاملة منسقة متماسكة، من خلال برامج ومشاريع إنمائية تُعنى بالقضاء على الفقر باعتباره الهدف الأساسي، في حدود ولاية كل منها، وذلك لضمان عدم فقدان المكاسب التي تحققت، وأن تستفيد بالكامل من الركائز المترابطة التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتي يعزز كل منها الآخر، وتشجع على اتباع استراتيجيات متنوعة؛

١٢ - تسلم بالدور الذي تضطلع به الوكالات المتخصصة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها واللجان الإقليمية، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا في المساهمة في أنشطة الدعوة على الصعيد الدولي للقضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك من خلال التعليم والتدريب؛

١٣ - تسلم أيضا بأن خطة عمل أديس أبابا تتيح إطار عمل عالميا لتمويل التنمية المستدامة، وهي جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها، وتساعد في تأطير وسائل تحقيق غايتها بسياسات وإجراءات ملموسة تتعلق بالموارد العامة المحلية، والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية، والتعاون الإنمائي الدولي، والتجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية، والديون والقدرة على تحمل الديون، ومعالجة المسائل النظمية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات، والبيانات، والرصد والمتابعة؛

١٤ - تعترف بأن إرساء إدارة رشيدة على الصعيدين الوطني والدولي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع ومطرود ومنصف، بالاستناد إلى توفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع وزيادة الإنتاجية وتهيئة بيئة مواتية، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص ومباشرة الأعمال الحرة، أمور ضرورية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة بصيغتها التي حددتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تستند إلى إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية وتُعنى بما لم يتحقق منها، والارتقاء بالظروف المعيشية، وبأن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لها دور مهم في زيادة أثر الاستثمار العام والخاص إلى أقصى حد ممكن؛

١٥ - تسلم بأن زيادة الموارد العامة الوطنية، تكملها المساعدة الدولية حسب الاقتضاء، عامل حاسم في تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، وبأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا تعترفان بما لحشد الموارد المحلية من دور مركزي انسجاما مع مبدأ الملكية الوطنية؛

١٦ - تسلم أيضا بأن الأعمال التجارية والاستثمارات والابتكارات الخاصة هي محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وفرص العمل، وبأن

تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب استقرار النظام المالي الدولي، هي عناصر حيوية مكمل للجهود الإنمائية الوطنية؛

١٧ - **تلاحظ** أن من أوجه الاستخدام المهمة للتمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، تحفيز تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة، وتلاحظ أيضا أن ذلك يمكن أن يدعم تحسين تحصيل الضرائب ويساعد في تعزيز بيئات محلية موثوقة وتوفير الخدمات العامة الأساسية، ويمكن استخدامه أيضا لإتاحة تمويل إضافي عن طريق التمويل المختلط أو الجماعي وتخفيف المخاطر، ولا سيما في استثمارات الهياكل الأساسية وغيرها من الاستثمارات التي تدعم تنمية القطاع الخاص؛

١٨ - **تؤكد** أهمية حشد المزيد من الدعم المحلي للوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، بسبل منها زيادة الوعي العام وتوفير البيانات المتعلقة بفعالية المعونة وتحقيق نتائج ملموسة، وتشجع البلدان الشريكة على الاستفادة مما أُحرز من تقدم في كفالة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية استخداما فعالا لتساعد في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، وتشجع على نشر خطط استشرافية تزيد من وضوح التعاون الإنمائي المستقبلي وشفافيته وإمكانية التنبؤ به، وذلك وفقا لعمليات تخصيص الموارد في الميزانيات الوطنية، وتحث البلدان على تتبع عمليات تخصيص الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة، والإبلاغ عن ذلك؛

١٩ - **تشدد** على أن التمويل العام الدولي يؤدي دورا هاما في استكمال الجهود التي تبذلها البلدان من أجل حشد الموارد العامة على الصعيد المحلي، ولا سيما في البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا ذات الموارد المحلية المحدودة، وأن أحد الأهداف المتوخاة من التمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، أن يكون حافزا لتعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة، وأن يفي مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية بالتزاماتهم، بما في ذلك التزام كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية وتحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

٢٠ - **ترحب** بزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية منذ اعتماد توافق آراء مونتريري^(٩)، وتعرب عن قلقها من أن بلدانا عديدة لا تزال دون مستوى التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وتؤكد مجددا أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال أمرا حاسما، وترحب بتلك البلدان القليلة التي أوفت بالتزامها بتخصيص نسبة

٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أو تجاوزته، وحقت هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً أو تجاوزته، وتحت جميع البلدان الأخرى على تكثيف الجهود لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وبذل جهود إضافية ملموسة لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، وترحب بقرار الاتحاد الأوروبي الذي أكد فيه مجدداً التزامه الجماعي بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ضمن الإطار الزمني لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما تعهد فيه بالقيام على نحو جماعي بتحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً في الأجل القصير، وبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً ضمن الإطار الزمني لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وتشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما لا يقل عن ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً؛

٢١ - تسلّم بأن التمويل العام الدولي يؤدي دوراً مهماً في استكمال الجهود التي تبذلها البلدان لحشد الموارد العامة على الصعيد المحلي، وبأن المساعدة الإنمائية الرسمية هي أهم مصدر للتمويل الخارجي بالنسبة لأقل البلدان نمواً في مجملها، وبأن الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نمواً خلال السنوات الأخيرة اتجاهاً يبعث على القلق، وبأن نسبة ٠,٠٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي التي تحققت في عام ٢٠١٤ تظل دون مستوى الهدف الذي التزمت به العديد من البلدان المتقدمة النمو والمحدد في نسبة تتراوح بين ٠,٢٠ و ٠,١٥ في المائة، وتلاحظ في هذا السياق حدوث زيادة حقيقية بنسبة ٤ في المائة في المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٥، وأنه يُتوقع أن يستمر ارتفاع حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى تلك البلدان في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، الأمر الذي يوحي بأن البلدان المتقدمة النمو آخذة في عكس اتجاه الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً؛

٢٢ - ترحب بتزايد الجهود المبذولة لتحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية، وتنوّه بمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتلاحظ المبادرات الأخرى، من قبيل عقد المنتدى الرفيع المستوى المعنيين بفعالية المعونة

الذين أصدر، في جملة أمور، إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكر^(١٨) وشراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال التي تسهم بشكل مجد في جهود البلدان التي التزمت بها، بوسائل منها اعتماد المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية على النتائج ومواءمتها وتنسيقها وإدارتها، وتضع في اعتبارها أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة وأنه لا بد من مراعاة الأوضاع الخاصة لكل بلد على حدة مراعاة تامة؛

٢٣ - تؤكد أهمية استخدام المؤشرات المتعددة الأبعاد ووضع مقاييس شفافة لقياس التقدم المحرز على درب التنمية المستدامة تكون مكملية لمقياس الناتج المحلي الإجمالي، وذلك للإحاطة فعلياً بالواقع الذي يعيشه السكان في جميع البلدان النامية بغية القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، والحد من أوجه عدم المساواة في كل مكان وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢٤ - تسلّم بالضرورة الملحة للتصدي للفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، والجوع وسوء التغذية والأمن الغذائي، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق مكاسب جمّة على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة برمتها، وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي وتكريس الموارد لتنمية المناطق الريفية والحضرية والزراعة ومصائد الأسماك المستدامة، ولدعم صغار المزارعين، ولا سيما المزارعات، والرعاة والصيادين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً؛

٢٥ - تسلّم أيضاً بأن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مرتقن بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لكوكب الأرض، وتؤكد على أهمية حفظ المحيطات والبحار وموارد مياه الشرب والغابات والجبال والأراضي الجافة واستخدامها استخداماً مستداماً، وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والحياة البرية، فضلاً عن تشجيع السياحة المستدامة، والتصدي لندرة المياه وتلوثها، وتدعيم التعاون على مكافحة التصحر والعواصف الرملية وتدهور الأراضي والتربة والجفاف، وتعزيز القدرة على التحمل والحد من مخاطر الكوارث، والتصدي بحزم لخطر تغير المناخ وتدهور البيئة، وتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة^(١٩)؛

(١٨) A/63/539، المرفق.

(١٩) A/CONF.216/5، المرفق.

٢٦ - تشجع جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، حسب الاقتضاء، على تعزيز تمويل الأمم المتحدة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، عن طريق التبرعات المقدمة للصناديق المتعلقة بالفقر على نطاق المنظومة؛

٢٧ - تسلّم بأن النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمطرّد والمنصف أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة تكملة الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية ومؤاتية وبكفالة قدر أكبر من الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية والاجتماعية على جميع المستويات؛

٢٨ - تؤكد العزم على القضاء على الفقر المدقع لدى جميع السكان في كل مكان، ومقايسه في عام ٢٠١٥ العيش بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، والجهود المتمثلة في تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وفقا للتعريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل؛

٢٩ - تسلّم بأن الفقر متعدد الأبعاد، وتدعو الحكومات الوطنية إلى النظر، بدعم من المجتمع الدولي، في وضع مقاييس تكميلية تجسد على نحو أفضل هذا الطابع المتعدد الأبعاد، وتشدد على أهمية التوصل إلى فهم مشترك فيما بين الحكومات الوطنية والأطراف صاحبة المصلحة الأخرى لطابع الفقر المتعدد الأبعاد؛

٣٠ - هييب بالدول الأعضاء أن تواصل جهودها الطموحة سعيا لاتباع نهج اجتماعية واقتصادية مستدامة تكون أكثر شمولاً وإنصافاً وتوازناً واستقراراً وتوجها نحو التنمية للتغلب على الفقر، وبالنظر إلى أن عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، تؤدي إلى استفحال الفقر، فإنها تشدد على أهمية التحول الهيكلي المفضي إلى التصنيع الشامل للجميع والمستدام، على نحو يساهم في توفير فرص العمل والحد من الفقر، والاستثمار في الزراعة المستدامة وفي تطوير البنى التحتية القادرة على الصمود، وتعزيز الترابط، وتحقيق هدف توفير الطاقة، والنهوض بفرص العمل اللائق في المناطق الريفية، وتحسين فرص الحصول على التعليم الجيد، وتحسين جودة الرعاية الصحية، بما في ذلك من خلال إسراع خطى التحول نحو المساواة في الحصول على التغطية الصحية الشاملة، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وتوسيع نطاق توفير الحماية الاجتماعية، والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، ومكافحة اللامساواة والاستبعاد الاجتماعي؛

٣١ - تدعو جميع الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة، بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، إلى أن تتبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بالبرامج والسياسات التي تتصدى لأشكال اللامساواة تحقيقاً لمنفعة من يعيشون في فقر مدقع،

وتعزز مشاركتهم بصورة نشطة في تصميم وتنفيذ تلك البرامج والسياسات بهدف تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٣٢ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الإقليمية حسب الاقتضاء، إلى القيام بأنشطة للتعزيز بتنفيذ العقد الثاني واستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد، بالتشاور مع الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة؛

٣٣ - **تلاحظ بقلق** استمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، بما في ذلك في صفوف الشباب والشابات بوجه خاص، وتسلم بأن توفير العمل اللائق للجميع يظل أحد أفضل السبل للخروج من حلقة الفقر، وتدعو في هذا الصدد البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الآخرين في التنمية إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، على اعتماد سياسات تتماشى مع الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمدته مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين بوصفه إطارا عاما يمكن لكل بلد أن يصوغ في سياقه مجموعة السياسات التي تناسب خصيصا حالته وأولوياته الوطنية من أجل تشجيع الانتعاش الذي يتيح فرص عمل كثيرة وتعزيز التنمية المستدامة؛

٣٤ - **تحث** الدول الأعضاء على التصدي للتحدي العالمي المتمثل في بطالة الشباب عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب في كل مكان، بما في ذلك الشباب، فرصة حقيقية لإيجاد عمل لائق ومنتج، وتؤكد في هذا السياق ضرورة وضع استراتيجية عالمية بشأن عمالة الشباب، بالاستناد، في جملة أمور، إلى الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل وإلى نداء منظمة العمل الدولية من أجل العمل؛

٣٥ - **تسلم** بالحاجة إلى استثمارات كبرى تُنفق بفعالية لتحسين نوعية التعليم ولتمكين الملايين من الناس من اكتساب المهارات اللازمة للعمل اللائق، وتحيط علما مع التقدير بتقرير اللجنة الدولية المعنية بتمويل الفرص التعليمية في العالم، وبالتوصيات الواردة فيه، حسب الاقتضاء؛

٣٦ - **تشجع** المجتمع الدولي على دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والفقراء والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة بالصيغة التي حددها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تستند إلى إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية وتُعنى بما لم يتحقق منها، وتحسين سبل الحصول على الخدمات المالية، بما في ذلك تيسير التمويل البالغ الصغر والائتمانات بتكلفة ميسورة، وإزالة العوائق التي تحول دون الاستفادة

من الفرص، وتعزيز القدرات المنتجة ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، والتشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والنهوض بنموها، وتنمية الزراعة المستدامة وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، مع التركيز على الدور الهام الذي تؤديه الجهود الوطنية الرامية إلى الانتقال بالعمال من الاقتصاد غير النظامي إلى الاقتصاد النظامي، مسترشدة في ذلك، حسب الاقتضاء، بتوصية منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٥ بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم (رقم ٢٠٤)، مع بذل جهود إضافية على الصعيد الوطني لوضع سياسات اجتماعية فعالة، بما في ذلك توفير الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية، وتحيط علما في هذا الصدد بتوصية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لعام ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢)؛

٣٧ - تؤكد أهمية اتخاذ تدابير محددة الأهداف للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتنفيذ نظم وتدابير حماية اجتماعية مناسبة على الصعيد الوطني للجميع، بما في ذلك وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء، وتشجيع الدول الأعضاء على مواصلة وضع وتنفيذ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية استنادا إلى الأولويات الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة؛

٣٨ - تؤكد أيضا أهمية وضع سياسات تعالج القضايا الهيكلية الأطول أجلا، بما في ذلك العراقيل الهيكلية التي تواجهها المرأة باعتبارها عنصرا فاعلا في الحياة الاقتصادية، وتزيل أي حواجز تمنع المرأة من المشاركة الكاملة في الاقتصاد، من خلال القيام بعدد من الأمور منها الإصلاحات التشريعية والإدارية، حسب الاقتضاء، لمنح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل في صنع القرارات السياسية والاقتصادية وفي الحصول على الموارد الاقتصادية وتعزيز التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية بطرق منها إجازة الأمومة المدفوعة الأجر والإجازة الوالدية وإعادة توزيع الأعباء المفرطة التي تتحملها المرأة في إطار العمل غير المأجور، بما في ذلك الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة، وفقا للتشريعات الوطنية، من خلال النهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال السعي لكفالة حصول المرأة على العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، ومساواتها مع الرجل في الأجر عن العمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة، وتحقيق المساواة في الفرص المتاحة، وحماية المرأة من التمييز وسوء المعاملة في أماكن العمل؛

٣٩ - تشدد على الإشارة الواردة في أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتعلقة بضرورة كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بسبل منها التعاون

الإئمائي المعزّز، بهدف تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده؛

٤٠ - تحت المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثائق الختامية المتعلقة بالأهداف الإئمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة بالصيغة التي حددها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما لم يتحقق من الأهداف الإئمائية للألفية، وبوسائل التنفيذ، بما فيها خطة عمل أديس أبابا؛

٤١ - تحت أيضاً المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية^(٢٠)، دعماً لأهداف العقد الثاني؛

٤٢ - تؤكد أن آثار الكوارث الطبيعية والتراعات وحالات تفشي الأمراض الكبرى تعوق بشدة الجهود المبذولة من أجل القضاء على الفقر، ولا سيما في البلدان النامية، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يولي الأولوية لمعالجة تلك الآثار؛

٤٣ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإئمائية، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، أن تقوم، وفقاً لولايتها، بإيلاء أولوية قصوى للقضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة تكثيف الجهود المبذولة في هذا المجال لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع؛

٤٤ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تدعم، في نطاق ولاية كل منها وفي حدود الموارد المتاحة لها، الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في تعزيز قدراتها فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل المساهمة في تحقيق أهداف العقد الثاني؛

٤٥ - تشجع على زيادة التقارب والتعاون فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة في تبادل المعارف وتعزيز الحوار في مجال السياسات وتيسير التآزر وحشد الأموال وتقديم المساعدة التقنية في مجالات السياسات الرئيسية التي يقوم عليها برنامج توفير العمل اللائق وفي تعزيز اتساق السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمسائل العمالة، بوسائل منها تفادي ازدواجية الجهود؛

٤٦ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته وفي حدود موارده، أن تكفل عدم تخلف أي أحد ولا أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

(٢٠) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

٤٧ - تدرك أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام كثير من البلدان المتوسطة الدخل، ولذلك، تطلب من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة أن تكفل القيام، على نحو ملائم، بمراعاة وتلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل، بطريقة مصممة خصيصاً لها، في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة بهدف تعزيز الأخذ بنهج متسق وشامل إزاءفرادى البلدان؛

٤٨ - تدعو جميع الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية المعنية والمنظمات الوطنية المهتمة، بما فيها المنظمات غير الحكومية، إلى النظر في تنظيم أنشطة للاحتفال في عام ٢٠١٧ بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الجمعية العامة في قرارها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر يوماً دولياً للقضاء على الفقر، لإذكاء الوعي العام في سبيل القضاء على الفقر والفقر المدقع في جميع البلدان، وتعترف في هذا الصدد بأن الاحتفال بهذا اليوم لا تزال له جدوى في زيادة الوعي العام وحشد جميع الجهات صاحبة المصلحة في جهود مكافحة الفقر وتعزيز المشاركة الفعالة ممن يعيشون في فقر مدقع في تصميم وتنفيذ البرامج والسياسات التي تعنيهم، بهدف تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٤٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريراً شاملاً يتضمن تقييماً لتنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، وتوصيات للحفاظ على الزخم الذي ولّده تنفيذ العقد، ويتناول عدداً آخر من الأمور منها إمكانية النظر في الإعلان عن عقد ثالث للأمم المتحدة للقضاء على الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٧)، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين البند الفرعي المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)" في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى"، ما لم يُتفق على خلاف ذلك.

الجلسة العامة ٦٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦